

أخبار قصيرة



إيران تستورد ١٣ طناً من سبائك الذهب

تم، خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الإيراني الجاري، إستيراد أكثر من ١٣ طناً من سبائك الذهب بقيمة ٨٣٣ مليون دولار عبر جمارك البلاد.

وبحسب إعلان الجمارك الإيرانية، فقد احتل استيراد سبائك الذهب بنسبة ١/٩٧٪ من إجمالي قيمة واردات البلاد في ٨ أشهر من العام الجاري، المركز السادس بين البضائع المستوردة.

ودخلت إيران، خلال الفترة المذكورة، أكبر كمية من سبائك الذهب من جمرات مطار الإمام الخميني وباشماق وتبريز ومشهد وجمارك مطار إصفهان وشيراز على التوالي.

يذكر أن الحكومة الإيرانية وافقت، في ديسمبر من العام الماضي، على إستيراد سبائك الذهب، ويعد هذه الموافقة بدأ استيراد سبائك الذهب إلى البلاد.



مؤشر بورصة طهران يغلق مرتفعاً ٢٢٣٦ نقطة

أغلق مؤشر عام بورصة طهران للأسهم والأوراق المالية جلسة تداول يوم الخميس على ارتفاع ٢٢٣٦ نقطة إلى مستوى ٢٢٣٩٠ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢.

وتداول المتعاملون بالسوق أكثر من ٦/٣ مليار سهم وورقة مالية في إطار ٣١٤ ألف صفقة بقيمة ٤٩/١٨ تريليون ريال (سعر الدولار منصه نيماً = ٣٧٩ ألف ريال). وقادت صعود المؤشر العام أسهم شركات البتروكيماويات نوري وخليج فارس القابضة وبردیس، إضافة إلى فولاد مباركة وذوب آهن للصلب.

وفي الأثناء، أنهى المؤشر الرئيسي للسوق الموازية التداولات على ارتفاع ١١٢ نقطة إلى مستوى ٥١١٢ نقطة، إثر تداول ٥/٤ مليار سهم وورقة مالية في إطار ٣١١ ألف صفقة بقيمة ٤٩/٨٧ تريليون ريال.

محافظة إيرانية تنشئ ٣ آلاف محطة للطاقة الشمسية

أعلن مسؤول في مؤسسة تعبئة البناء بمحافظة قزوین (غرب طهران) إنه سيتم إنشاء ٣ آلاف محطة للطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء لذوي الدخل المنخفض.

وقال مسؤول فريق عمل الاقتصاد المقاوم بتعبئة البناء في محافظة قزوین: لدينا هدف بناء ٣ آلاف محطة للطاقة الشمسية في المحافظة للفتحات ذات الدخل المنخفض، وسنبدأ بتكريب الألواح فور توفير المخصصات. وأضاف: في إطار توفير فرص عمل مستدامة، تم إنشاء أكثر من ٤٥ جمعية تعاونية في المحافظة خلال العام الماضيين.



خلال العامين الجاري والمقبل

٤٨ مليار دولار.. فاتورة «إسرائيل» من حرب غزة

الوفاق/وكالات

للحرب، بينما تدفع الولايات المتحدة الباقي على شكل مساعدات عسكرية. وتقدير الـ ٤٨ مليار دولار أقل من تقديرات سابقة، بينها إعلان المجلس الاقتصادي الوطني للاحتلال (حكومي)، في تقرير قبل أيام، أن كلفة الحرب على اقتصاد الاحتلال ربما تبلغ ٢٠٠ مليار شيكل (٥٤ مليار دولار). وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قدرت وزارة مالية الاحتلال أن تكلف الحرب الاقتصاد ٢٧٠ مليون دولار

يوماً"، مشيرة إلى أن انتهاء الحرب "لا يعني توقف الخسائر".

الإقتراض مجدداً

وبحسب وصف وكالة "بلومبرغ"، في مقال لها، فإن أرقام "الليدركابيتال ماركتس" تعني أن حكومة الاحتلال "ستضطر إلى الاقتراض مجدداً لشق طريقها خلال ما يعد بالفعل أسوأ صراع مسلح منذ نصف قرن". ونقلت الوكالة عن بيالي روتنبرغ،

المحاسب العام في وزارة مالية الاحتلال، قوله: "تمضي قدماً في سيناريو الحالة الأساسية الذي يشير إلى عدة أشهر من القتال". وأضاف: "نحن قادرين على تمويل الدولة"، وعلى الرغم من أن حكومة الاحتلال أصدرت سندات دولية من خلال الاكتتابات الخاصة عبر بنوك "وول ستريت"، مثل مجموعة "جولدمان ساكس"، إلا أنها تعتمد على السوق المحلية لاستيعاب الجزء الأكبر من

احتياجاتها التمويلية. وبالفعل، باعت وزارة مالية الاحتلال ١٨/٧ مليار شيكل من السندات المحلية منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، مقارنة بمتوسط شهري يزيد قليلاً عن ٥ مليارات شيكل حتى الشهر السابق له.

وارتفعت أسعار الفائدة المحلية في كيان الاحتلال بشكل أقل من العديد من الاقتصادات المتقدمة، مما يجعل الاقتراض في الداخل رخيصاً نسبياً بالنسبة لحكومة الاحتلال.

اقتراض مليارات الدولارات

وذكرت صحيفة "فايننشال تايمز" الأميركية، في وقت سابق، أن "إسرائيل" اقترضت مليارات الدولارات للمساعدة في تمويل حربها على غزة؛ لكنها اضطرت إلى دفع تكاليف اقتراض مرتفعة بشكل غير عادي لإنجاز الصفقات.

وأوردت الصحيفة أن "إسرائيل" اقترضت مليارات الدولارات في الأسابيع الأخيرة "من خلال صفقات تم التفاوض عليها بشكل خاص للمساعدة في تمويل حربها ضد حماس".

هذا وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية، في وقت سابق، بأن وزارة المالية لدى الاحتلال أصدرت توصية بإغلاق فوري لـ ٦ وزارات، بسبب الحاجة إلى ترتيب أولويات اقتصادية اجتماعية جديدة في "إسرائيل".

وشرع مئات آلاف النازحين الفلسطينيين، صباح الجمعة، بالعودة إلى أحيائهم ومنازلهم بمناطق قطاع غزة المختلفة لتفقدتها، مع بدء سريان هدنة إنسانية مؤقتة تستمر ٤ أيام. ودخلت الهدنة المؤقتة في قطاع غزة حيز التنفيذ صباح الجمعة عند الساعة السابعة بالتوقيت المحلي (الخامسة بتوقيت غرينتش) بموجب اتفاق بين "إسرائيل" وحركة المقاومة الإسلامية حماس بوساطة قطرية مصرية، وبدعم أمريكي.

الواقع".

وعقد الاجتماع الثاني للجنة التعاون المائي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية التركية يوم الأحد لبحث قضايا نهر أرس الحدودي.

وسبق أن أعلن المتحدث باسم قطاع المياه في إيران، فيروز قاسم زادة، إن استخدام مياه البحار مدرج على جدول الأعمال في إيران للتغلب على شح المياه، وأكد أن هناك ٥ مشاريع عملاقة لتحلية مياه البحار ونقلها إلى المحافظات وإن الهدف المرسوم هو نقل ٤ مليارات متر مكعب من مياه البحار نحو الداخل بعد إخضاعها للتحلية.

وأنفأ، قال رئيس مجلس إدارة اتحاد صناعة المياه الإيراني: إن نصيب الفرد في إيران من المياه يبلغ أقل من ٥٠٠ متر مكعب، ما يعني أن ٦٥٪ من سكان البلاد يعيشون في فقر مائي مدقع.

وأكد المسؤول الإيراني أنه على عكس المعتقدات الشائعة، لا يمكن تعويض نقص المياه في البلاد بسهولة؛ وإذا تم إدخال جميع مشاريع تحلية المياه في البلاد حيز التنفيذ، فسيكون حجم المياه المنتجة حوالي ١٠١ مليار متر مكعب، وهي كمية صغيرة لا تغطي استهلاك السوق. وذكر أن إيران في المرتبة ٦١ عالمياً من حيث الموارد المائية المتجددة، وأضاف: يستهلك القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى كميات لا تحصى من المياه السطحية والجوفية.

تركيا توافق على استقبال خبراء إيرانيين لمراقبة تدفقات المياه في نهر أرس



قال المتحدث باسم مشاريع المياه الوطنية الإيرانية: إن مسؤولي المياه الأتراك وافقوا على عقد اجتماع مشترك لتناول القضايا الفنية إجراءت تركيا في نهر أرس.

وقال عيسى بزرگ زادة، الخميس، في تصريح لمراسل وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية "إرنا": عقد في الأيام الماضية الاجتماع الثاني للجنة الاستراتيجية المشتركة بين إيران وتركيا لبحث وضع الأنهار الحدودية، خاصة أرس وساريسو.

وذكر بزرگ زادة: إن الجانب الإيراني أثار خلال هذا الاجتماع مخاوفه بشأن الإجراءات التي تتخذها تركيا في إنشاء البنى التحتية وتوسيع المنبع لزيادة كميات المياه لصالحها. وواصل: أشرنا إلى مخاوفنا من نقص المياه لسكان ضفاف نهر أرس في ثلاث محافظات إيرانية هي آذربايجان الشرقية وآذربايجان الغربية وأردبيل، بل وبات خطر هذه الإجراءات يصل إلى جمهورية آذربايجان بذاتها.

وأكد المتحدث باسم مشاريع المياه الوطنية أنه تم تقديم توضيحات للجانب التركي حول حجم الاستثمارات الهائلة وعمليات الاستفادة التقليدية والتاريخية من المياه الموجودة في هذه

المنطقة منذ أكثر من ٧٠ عاماً. وأشار بزرگ زادة إلى أهمية تطوير الزراعة في سهل مغان والمقاطعات الثلاث تلك، وقال: تعتمد الزراعة في هذه المناطق على نهر أرس، ويعيش في هذه المنطقة الكثير من الأفراد، ويعتبر هذا النهر مصدر مياه الشرب الأساسي لهم. وأردف: لذلك، لا ينبغي إجراء أي تغييرات في المعابر النهرية على حدود إيران، ويجب أن يتم اتخاذ مثل

هذه القرارات وفقاً للأعراف الدولية والتاريخية. وقال بزرگ زادة: إن ممثل الجانب التركي قدم توضيحاً حول ظهور موجات الجفاف، وأعلن أن الإجراءات التي يقوم بها الجانب التركي في هذا النهر هي في معظمها تطوير محطات الطاقة الكهرومائية وليست تتعلق بملف المياه. وشدد على ضرورة فحص عملية رصد الموارد والكميات

المستهلكة وتوسعها بعناية من قبل الخبراء الفنيين، مؤكداً أن الجانب التركي وافق على ذلك. وأكد: تعهد الطرفان خلال هذا الاجتماع بعقد جلسة أخرى في أنقرة للتحقيق أكثر في القضايا المائية. وأكد بزرگ زادة أن الجانب التركي تعهد بأخذ المطالب الإيرانية على محمل الجد، لافتاً إلى "إصرارنا على تشكيل لجنة لمراقبة المجريات على أرض

إيران تفتح باب الإستثمار الأجنبي بمشاريع المحطات الكهروذرية

والتمول الأجنبي والداخلي للموارد العامة وتملك الأصول الرأسمالية في إطار الأهداف المتوسطة المدى لتطوير توليد الكهرباء من الطاقة النووية. وبين مشروع القانون أن اللائحة التنفيذية للبند "ت" ستعد وتبلغ من قبل منظمة الطاقة الذرية الإيرانية ومنظمة التخطيط والموازنة العامة ووزارة الاقتصاد والمالية. يشار إلى أن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية الجديدة تم تسليمه لمجلس الشورى الإسلامي يوم الأربعاء الماضي بغية المناقشة والاعتماد.

قدمت الحكومة الإيرانية مقترحاً بمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية الجديدة المقبلة (تبدأ ٢١ مارس/آذار ٢٠٢٤) يقضي بتفويضها جذب استثمارات محلية وأجنبية في مشاريع المحطات الكهروذرية بالبلاد. ينص البند "ت" من الفقرة ٨ بمشروع الموازنة العامة، بمنح الحكومة تفويضاً، وبواسطة منظمة الطاقة الذرية الإيرانية جذب تمويلات لمشاريع المحطات الكهروذرية بالإضافة من نماذج الاستثمار الخارجي،

قريباً.. تحرير جزء آخر من الأصول الإيرانية المجمدة

بتصرف الحكومة. وتطرق فرزين إلى إجراءات البنك المركزي لخفض معدلات التضخم والحد من تنامي السيولة النقدية والتحكم بسوق العملة الأجنبية والذهب، مشيراً إلى أنه سيتم تدشين مركز جديد لتبادل الذهب والعملية الأجنبية في المستقبل المنظور. ويوم ١٨ سبتمبر/أيلول الماضي، أعلنت كوريا الجنوبية الإفراج عن أصول إيرانية بقيمة ٦ مليارات دولار.

أعلن رئيس البنك المركزي الإيراني أنه سيتم الإفراج عن جزء آخر من الأرصدة الإيرانية المجمدة قريباً. وقال محمدرضا فرزين، الذي كان يتحدث في اللجنة الاقتصادية لمجلس خبراء القيادة بطهران: أن هذه الأرصدة التي يفرج عنها ستوضع من خلال المشاورات التي أجريت بتصرف إيران. وأعطى فرزين شرحاً عن حجم الأرصدة الإيرانية المفرج عنها وكيفية إنفاقها، موضحاً أن قسماً آخر من الأموال المحتجزة سيفرج عنها قريباً على أن يوضع